

«إدارة» المناجم والمحاجر حائرة بين المحليات وهيئة الثروة المعدنية



■ عادل لبيب يتوسط معتز رسلان ومحمد زاهر خلال لقاء مجلس الأعمال

محمود سالم

وحقوق العاملين والمستثمرين في هذا المجال بجانب تطوير الإدارات المشرفة على المحاجر بالمحافظات. وقال ان المحاجر تقوم حالياً بمنح التراخيص والاشرفاء على منظومة العمل بالمحاجر وأضاف قائلاً: يتسبب واقع الحال الى مييزات ذلك الوضع بالنظر الى خبرات المحافظات التي تصل الى ٥٠ سنة في ادارة هذه المحاجر.. وهنا كره الوزير تاييده لاشرف المحافظات على ادارة المحاجر مشيراً الى انها تعتبر مصدراً أساسياً لدخل المحافظات للانفاق على مشروعات التنمية للمواطنين حيث ان الموارد المتاحة حالياً لا تكفي لتنفيذ هذه المشروعات.. وقال ان تطوير وتشجيع الاستثمار بالمحاجر يمثل ركناً أساسياً في عمل الحكومة الحالية. وأضاف ان المؤسسات تؤكد زيادة متوقعة وأكيدة في حجم الاستثمار والتجارة والتصدير في هذا القطاع وخاصة بعد تطبيق المنظومة الجديدة التي تشمل قانوناً جديداً للتعيين وتطوير الادارة المشرفة عليه وتوفير الكوادر والمعدات اللازمة. كلمت الوزير عادل لبيب فتحت شهية المشاركين في اللقاء لطرح رؤيتهم بشأن مستقبل قطاع المناجم والمحاجر وهنا تحدث د. تامر ابوبكر رئيس غرفة التعدين باتحاد الصناعات مؤكداً ان المشكلة تكمن في القانون الجديد للتعدين وهل يخضع هذا القطاع للمحليات أم لهيئة الثروة المعدنية.. وتساءل: ما هي الأدلة التي تدعم هذا؟

مصر، مشيراً الى أهمية الاستغلال الأمثل لهذه المناجم والمحاجر وتصنيع خاماتها وتصديرها وهو ما يوفر أكبر قدر من العملات الصعبة. واحقاقاً للحق يلقي قطاع المناجم والمحاجر اهتماماً بالغاً من وزير التنمية المحلية والادارية. وهو في هذا الصدد يستعرض خبراته كمحافظ فترة استمرت ١٥ سنة في تنظيم المعادن من ثروات هذه المناجم باعتبارها - كما قال - مصدراً أساسياً للدخل القومي. وأضاف قائلاً ان مصر تعتبر ثالث دولة على مستوى العالم في امتلاك ثروات المحاجر من الحجر الجيري والرمال والزلط والجراانيت والرخام ومع ذلك فإن هناك حاجة الى الاستغلال الأمثل لتلك الثروات.. وقال الوزير ان مصر ايضا تعتبر الرابعة على مستوى العالم في امتلاك احجار الزينة من الجرانيت والرخام.. ومن هذا المنطلق تقوم الدولة بتنفيذ مشروع ضخم في المثلث الذهبي «فتا- سفاجا - القصير» مساحته ٢,٧ مليون فدان ويستهدف اقامة منطقة صناعية تعدينية لدعم الاقتصاد.

واشار الوزير الى ان مشروع المثلث الذهبي يتضمن العديد من الخامات منها الذهب حيث توجد ١٠٠ منطقة تحتوي على هذا الخام، ومنها ايضا الفوسفات واحتياطياته البالغة حوالي مليار و ٦٦٤ مليونا و ٦٠٠ الف طن.. هذا بجانب خامات الطفلات الزيتية التي يستخرج منها الجازولين وهو مادة من مشتقات البترول حيث تشير الدراسات الى ان كل طن طفلة زيتية يستخرج منه ١٩ جالون جازولين بالإضافة الى توافر احجار

تصويراً.. طين الرمال البيضاء يتم تصديره بحوالي ٢٠ دولاراً فقط.. هذا السعر يزداد الى ٢٠٠ دولار في حالة غسل الرمال.. ويرتفع الى ١٠ الاف دولار عند تصنيع مادة السيليكون في هذه الرمال «البيضاء» فما بالك بالرمال السوداء!

هذا يعني باختصار شديد ان المواد الخام المستخرجة من المناجم والمحاجر بعد تصنيعها يزداد سعرها في حالة التصدير الاف المرات.. وهي الحقيقة التي يعلمها الجميع دون تحريك ساكن لتصحيحها على أرض الواقع.

تصوروا.. وتصوروا أوضاعاً أخرى أكثر شذوذاً تتعلق بكنوز تحت أرض مصر دارت بشأنها «خناقة» كلامية وخاصة بشأن تبعية ادارتها وهل تستمر تابعة لهيئة الثروة المعدنية أم تنتقل الى المحليات وهو الامر الذي يؤديه بشدة وزير التنمية المحلية والادارية اللواء عادل لبيب؟!

الأرقام - وان كانت تعود الى عام ٢٠٠٨ - تشير الى ان هناك ١٦٢٧ من المحاجر حجم انتاجها السنوي يبلغ ١٣٦٧ مليون جنيه وحجم صادراتها يصل الى ٧٣٧ مليون جنيه.. هذا بخلاف مناجم الذهب والمعادن النفيسة الأخرى.. وما أدراك ما الذهب!.. تلك الكنوز كانت محور لقاء نظمه مجلس الأعمال المصري الكندي برئاسة المهندس معتز رسلان استضاف خلاله اللواء عادل لبيب وزير التنمية

المحلية والادارية وأداره محمد زاهر رئيس لجنة التعدين بمجلس الأعمال وحضره اطراف القضية المثارة سواء اصحاب المحاجر أو ممثلي هيئة الثروة المعدنية بجانب عدد من كبار المسؤولين.

بداية جاءت كلمت معتز رسلان لتؤكد أهمية الاستفادة القصوى من ثروة المحاجر في مصر باعتبار قطاع التعدين أهم القطاعات التي يمكن ان تقود التنمية في الفترة القادمة وخاصة في ظل ما تذخر به مصر من ثروات عظيمة ومتنوعة تحتاج فقط الى رؤية واضحة واستراتيجية طموح لاستغلالها. وأضاف رسلان قائلاً ان مصر تواجه حالياً تحديات كبيرة، وقد تكون التحديات والازمات التي تواجه الاقتصاد دافعا قويا نحو النجاح من خلال البحث عن الفرص التي يمكن ان ترتقي بمستوى الاقتصاد وتدفع عجلة التنمية.. وقال انه يرى في قطاع التعدين وتنمية المحاجر «فرس الرهان» لمصر في المرحلة المقبلة خاصة ان كل الدراسات والاحصاء تؤكد وجود فرص هائلة واحتياطيات وفيرة من المعادن في مختلف ارجاء

«عسكري» يراقب بيع أنابيب البوتاجاز المدعمة وكل السلع والخدمات الأخرى التي تلتهم نحو ١٣٠ مليار جنيه دعماً للطاقة فقط، وقال ان الحل هو زيادة اسعار الطاقة بشكل تدريجي لتخفيف العبء عن الدولة وأضاف: الامر يحتم بيع السلع والخدمات بأسعارها الحقيقية وهنا تأتي كلمت اللواء عادل لبيب لتتطرق الى مشكلة السولار حيث اقترح قيام وزارة البترول باستيراد حصة من هذه السلعة لحساب اصحاب المحاجر بالاسعار الحقيقية وهو ما يخفف من العبء عن الدولة وفي نفس الوقت حل المشكلة وتوفير السولار اللازم لتشغيل المعدات بالمحاجر.

ولم تكن مشكلة السولار وحدها التي اثارها اصحاب القضية فقد كانت الادارة وتبعية المحاجر قضية أخرى أكثر أهمية.. وهل تصبح المحاجر تابعة للمحليات أم للثروة المعدنية.. وهنا تحدث أحد ممثلي هيئة الثروة المعدنية معترضاً على ان تكون التبعية للمحليات.. ولحظتها انطلقت الكلمت كالرصاصة من اصحاب المحاجر اعتراضاً على ما قيل وتأييداً لان تكون التبعية للمحليات ليتحول الامر الى «خناقة» من خلال الترافش بالكلمت والاتهامات.. ليتدخل الوزير حاسماً الامر بتأييده ان تكون المحليات هي صاحبة الادارة مهدياً البعض بالسكوت وعدم نشر الغسيل القذر! وقال ان المحافظات هي الجهة الوحيدة القادرة على ادارة المناجم والمحاجر!.

وهنا التزم الجميع الهدوء، لكنه كان هدوءاً حذراً.. انتظروا لصدور قانون التعدين الجديد! وبعيداً عن ادارة المناجم والمحاجر وأزمة السولار كانت هناك مشاكل أخرى اثارها المشاركون في اللقاء لعل أهمها قضية الرعاية الصحية للعاملين بقطاع المحاجر المقدر عددهم بنحو نصف مليون عامل.. وهنا أشار عادل لبيب الى ان المسئولية الأساسية بشأن هذه القضية تقع على عاتق اصحاب المحاجر.. وقال: يجب عليهم تكوين شركات لمحاجرهم يتم فيها التأمين على العمالة والالتزام بالقوانين وخاصة التأمين الصحي للعاملين. وقال انه في هذا الإطار يمكن اقامة عدد من المراكز الطبية على الحياض القريبة من اماكن تواجد المحاجر لتقديم الخدمات السريعة ضد الاصابات

اثناء العمل اليومي والنقل للمستشفيات المركزية لتلقي العلاج.. وقال الوزير ان التأمين على العمال يتطلب تضامناً جهوداً مجتمعية في هذا الصدد بحيث تشارك غرفة المحاجر في هذا المشروع.

■ وكلاماً من هنا وكلاماً

ط في وزارة المالية

احدة الضباط، ابقاً

وزير كندو

جون بيرد وزير الخ
مجلس الأعمال المصري

المصري الكندي يبحث عن ثروة محاجر مصر

كتبت فاتن عبدالرازق :



■ اللواء عادل لبيب

● اللواء عادل لبيب وزير الدولة للتنمية المحلية والإدارية ضيف الندوة التي ينظمها مجلس الأعمال المصري الكندي والمجلس المصري للتنمية المستدامة برئاسة المهندس معتز رسلان حسان اليوم تحت عنوان «ثروة المحاجر في مصر.. فرصة واعدة للتنمية المستدامة». ويشارك فيها لفيف من الخبراء ورجال الأعمال والإعلام.